المحددات الاقتصاديات الكلية للإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية في إطار نماذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL للفترة (1990-2019)

Macroeconomic Determinants OfPublic Spending In Algeria: An Econometric Study Within The Framework Of ARDL Lagging Time Gap Models For The Period (1990-2019)

الفتني ليلى[1] ، بوعبد الله علي[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، lila.elfetni@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر)، a.bouabdallah@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/13 تاريخ القبول: 2023/02/22 تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص:

عالجتهذه الورقة البحثية محددات الاقتصاد الكلي للإنفاق العام في الجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019. تم استخدام؛ الواردات، الجباية البترولية، البطالة، التضخم كمتغيرات مستقلة، والانفاق العام معبرا عليه بإجمالي الإنفاق الوطني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع. خلصت الدراسة الى ان الواردات، الجباية البترولية، البطالة هي المحددات الحقيقية للإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: انفاق عام، متغيرات اقتصاد كلي، الجزائر، تكامل مشترك، مقاربةARDL.

Abstract:

This paper has addressed the macroeconomic determinants of Algeria's publicexpenditure using the ARDL approach for the period from 1990 to 2019. Imports, oil levies,unemployment, inflation as separate variables and public expenditure are expressed as gross national expenditure as a share of GDP as thedependentvariable. The study concludes that imports, oil levies, unemployment arethe real determinants of Algerianpublic expenditure during the study period.

Keywords: public expenditure, macroeconomic variables, Algeria, joint integration, ARDL approach.

المؤلف المرسل: الفتني ليلى، **الإيميل:** lila.elfetni@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تعتبر الدولة المسؤولة الوحيدة على حال الاقتصاد الوطني لضمان حياة افضل للمجتمع و تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق أهدافها عن طريق الانفاق العام والذي يعتبر احدى اهم أدوات السياسة المالية و التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي.وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي وهش يعتمد بالدرجة الأولى على النفط لتغطية النفقات العامة للدولة وارتباطه بالأسواق الخارجية،وبالتالي يخضع لمجموعة من المحددات من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية عن طريق الانفاق العام الذي اصبح من الصعب خفض مستوياته والهدف الرئيسي من ذلك هو التحكم فيه عن طريق محدداته الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي ندكر منها (الواردات، التضخم، الجباية البترولية، البطالة).

- ✓ **اشكالية البحث:** استنادا لما سبق يمكننا أن نطرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثيرالمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي اسئلة جزئية التالية :

– هل هناك تأثير ايجابي ودو معنوية لمعدلاتالتضخم على الانفاق العام في الجزائرفيالاجل الطويل والقصير ؟

–كيف تؤثر الواردات على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

–هل يوجد أثر ايجابي ودو معنوية لتغير الجباية البترولية على الانفاق العامفي الجزائر خلال فترة الدراسة؟

–هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والانفاق العامفي الجزائر في الآجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة؟

- ✓ **فرضيات الدراسة:** من خلال التساؤل الرئيسي للبحث ومجموع التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

–هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدلات البطالة على الانفاق العامفي الجزائر خلال فترة الدراسة.

– الواردات لها أثر ايجابي على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

– هناك تأثير ايجابي ودو معنوية للجباية البترولية على الانفاق العامفي الجزائر خلال فترة الدراسة.

– توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين البطالة والانفاق العام في الآجل الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.

- ✓ **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الى قياس اثر المتغيرات الاقتصادية المختارة على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)باستخدام مقاربة(ARDL) .
- ✓ **منهج الدراسة**: للإجابة عن التساؤل الرئيس يللدراسة و اختيار فروضها استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي بالإضافة الى المنهج القياسي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDEL)للفترة الزمنية(1990–2019)
- ✓ **الدراسات السابقة:** نظرا لأهمية الموضوع وتناوله بشكل كبير سنعرض اهم الدراسات الحديثة التي عالجت بشكل أو بآخر هدا النوع من المواضيع.

دراسة (habib, Gouenuni; abdeerrhim, amour;, 2020) :هدفت هذه الدراسة لتوضيح تأثيرالمتغيرات الاقتصادية الكلية على الانفاق الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018) باستخدام نموذج الانحدار(ARDL) الذاتي ذو الابطاء الموزع. وتوصلت هذه الدراسة الى النتائج كانت في غالبيتها موافقة للنظرية الاقتصادية في المدى القصير كما كانت علاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

دراسة (Mahamuda, Firoj; Nair, Sultana; Farhana, Sultana, 2018):هدفت هذه الدراسة تحليل طبيعة الانفاق الحكومي في بنغلاديش من خلال العوامل التي تحدد حجم الانفاق في ببنغلاديش، باستخدام تقنية نمذجة تصحيح الخطأ للمعادلة الديناميكية قصيرة المدى والمربع العادي الادنى(LS) للمعادلة الثابتة طويل المدى خلال الفترة من 1973–2016 .واظهرت النتائج ان الدين الخارجي و الناتج المحلي الحقيقي و التحضر و الضرائب و الإيرادات الحكومية غير الضريبة تؤثر بشكل إيجابي على لانفاق الحكومي حيث يؤثر الاعتماد على المساعدات الخارجية و الانفتاح التجاري سلبا عليه.

دراسة(Adamu , Jibir; Chandana, Aluthge;, 2019):تهدف هذه الدراسة الى تفسير الزيادة في الانفاق الحكومي في نيجريا،باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع

(ARDL) للفترة الممتدة من 1970 الى 2017 ، حيث استخدمت الدراسة نسخة معدلة قليلا من قانون فاغنر من خلال دمج متغيرات جديدة مثل عائدات النفط و الانفتاح التجاري و الدين العام و سعر الصرف و أسعار النفط و الضرائب و التضخم لفحص تأثيرها على الانفاق الحكومي. توصلت نتائج الدراسة ان عائدات النفط و نتائج المحلي الإجمالي و السكان و الانفتاح التجاري و أسعار النفط و التضخم عوامل مهمة في تحديد حجم الانفاق الحكومي لنيجيريا.

دراسة(Taleb Mouhamed Awad , AltatraWneh, & Khanfar, 2020) : الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديد قياسيا محددات الانفاق العام في الاردن و لتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMLS).تم استخدام الايرادات الحكومية ,الانفاق العسكري , الميزان التجاري,الانفتاح التجاري,البطالة كمتغيرات مستقلة و الانفاق العام كمتغير تابع، خلصت الدراسة المحددات الرئيسة التالية للإنفاق العام في الاردن هي الايرادات الحكومية ,الانفاق العسكري , الميزان التجاري,الانفتاح التجاري,البطالة,على التوالي كل هذه المحددات للإنفاق ذات دلالة احصائية عند افضل من 1%.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة توصلنا إلى ان الدراسة الحالية تعد من الدراسات القليلة التي تناولت محددات الانفاق العام في الجزائر، كما تميزت بحداثة فترة الدراسة والتي قدرت بـ30 سنة.

2.الإطار النظري للبحث:

1.2 الانفاق العام:

هناك تعاريف كثيرة للنفقات العامة ومن التعاريف الشائعة لانفاق العام هي

النفقة العامة: تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة، و الجهة العامة يقصد بها احد اشخاص القانون العام و الذي قد يكون الدولة او احدى الهيئات و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة. (خصاونة، 2014).

2.2 الطرح النظري للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة والانفاق العام:

- ✓ **الواردات:** تمثل الواردات البضائع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد وبما ان زيادة الواردات سوف تؤدي الى تخفيض الطلب على البضائع و الخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة اجمالي الناتج الوطني و الواردات ترتبط مع مستوى الدخل الوطني . (صخري، 2000) و حسب النظرية الكنزية ركزعلى العلاقة بين الدخل والانفاق، زيادة الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل بها ويتضح من ذلك ان الطلب المحلي على الواردات يزداد مع زيادة الدخل المحلي و العكس صحيح أي انه دالة طردية في الدخل.(ابو السعود، عبد العزيز، نجا، و الفيل، 2015)،ويؤمن كينز انه كلما زاد الدخل زاد الانفاق، وبالتالي زيادة الواردات تزيد من الدخل .
- ✓ **البطالة:** تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة بانها "كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الاجر السائد و لكن دون جدوى" (الربيغي، 2013)،طبقا لنظرية كينز إمكانية حدوث بطالة و استمرارها لفترة طويلة و داعى بضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال يؤدي الى زيادة التوظيف ومنه يخفض معدل البطالة.
- ✓ **التضخم:** يعرف **المفهوم الحديث للتضخم** " يمثل التضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و الخدمات خلال فترات زمنية، مما يؤدي لتآكل قيمة العملة و تراجع قيمتها الشرائية ". (الغزو، 2017) . كما يعرف التضخم على أساس نظرية الدخل و الانفاق: بانه"الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"فزيادة الإنفاق النقدي و بالتالي ازدياد الدخل النقدي يسبب زيادة في ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.(طلحة، 2019/2018) كما تدعو النظرية الكينزية ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و الدور المهم الذي تلعبه في مواجهة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض الطلب الكلي و ثم تقليل الانفاق العام.
- ✓ **الجباية البترولية:** يمكن تعريف العوائد البترولية " بانها تلك الإيرادات او العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل

انتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد " (بوطيب و غزازي، 2019)، حيث يعتبر اهم المتغيرات التي لهاتأثير مباشر على الانفاق العام، فهي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، من خلال تمويل الإيرادات العامة و تغطية الانفاق العام، والسيطرة على عجز الموازنة العامة وتحقيق التوازن المالي.

4.الطريقة والأدوات المستخدمة:

1.4-تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

1.1.4- متغيرات الدراسة: لتحليل وتفسير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الانفاق العام خلال الفترة 1990-2019 اعتمدنا على المتغيرات الاقتصادية التالية:

* **المتغير التابع:** ويتمثل في الانفاق العام معبرا عليه بإجمالي الإنفاق الوطني كنسبة % من إجمالي الناتج المحليورمزنا له بالرمز (g)

* **المتغيرات المستقلة** : اعتمدنا في دراستنا على أربعة متغيرات مستقلة.

- **الواردات:** تمثل الواردات العمود الفقري للتجارة الخارجية نعبر عليها بالدينار ونرمز لها بـــ m
- **البطالة:** تعتبر البطالة من اهم المؤشرات الاقتصادية معبرا عليه بالنسبة المئوية ويرمز لها بالرمز (UNF)
- **التضخم:** يعبر عنةالأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا ويرمز له بالرمز (INF)معبرا عنه بالنسبةالمئوية.
- **الجبابة البترولية: اعتمدنا** في هذه الدراسة على الجباية البترولية والمقدرة بـــالدينار ونرمز لها بالرمز (Oil-Rents)

2.1.4- مصادر المتغيرات: تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الاعتماد على بيانات واحصائيات البنك الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية وغطت البيانات الفترة الممتدة من 1990الى 2019.

النتائج ومناقشاتها:

1.2.4-دراسة تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

أ. **تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:** من خلال الشكل التالي نقوم بقراءة وتحليل تطور الانفاق العام خلال فترة الدراسة.

الشكل 1:قراءة وتحليل لتطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

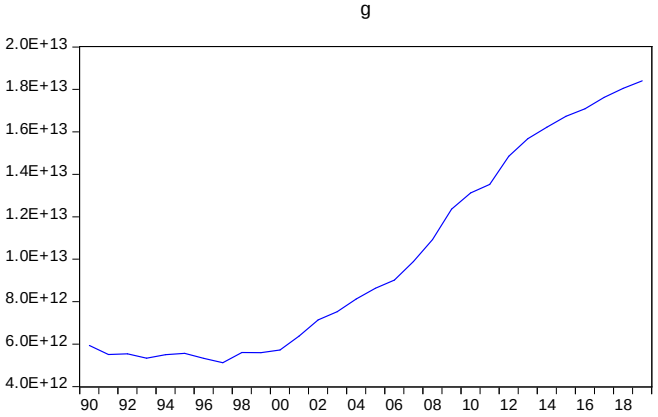

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم 1أن الانفاق العام في الجزائر قد شهد ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة وهذا يعود الى تبني الجزائر الية السوق وابرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية و ضرورة الالتزام بها، و ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى الى زيادة النفقات العامة بانتهاج سياسة مالية توسعية خلال تلك السنوات التي طبقتها الدولة آنذاك ،حيث شهدت خلال الفترة (1990-1999)استقرار في الانفاق العام سجل 593 مليار دج سنة 1990 وهذا من خلال تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية و تحقيق حياة افضل للمواطن و تطوير البنية التحتية ،وهذا نتيجة للأوضاع السياسية والامنية التي عاشتها الجزائر وما يطلق عليها (بالعشرية السوداء) إضافة الى تقلبات أسعار النفط ، ليواصل الانفاق العام ارتفاعه بداية من الالفية الثالثة من خلال القيام بثلاث ببرامج تنموية ضخمة حيث شهدت الفترة (2000-2004) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في زيادةالانفاق العام من 571 مليار دج سنة 2000 الى 812 مليار دج سنة 2004 ويرجع ذللك للارتفاع في أسعار البترول في هذه الفترة، بعد ذلك تنفيذ البرامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وسجل الانفاق العام ارتفاعا متزايدا بلغ ذروته 12355 مليار دج سنة 2009، تليها فترة تنفيذ البرنامج الخماسي (2010-2014) تم مواصلة تنفيذ

البرامج و المشاريع المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية وتميزت هذه الفترة زيادة في الانفاق العام حيث سجلت 13323 مليار دج سنة 2010 ليبلغ 16224 مليار دج سنة 2014، يواصل الانفاق العام ارتفاعه الى ان يصل الى اعلى مستوياته ليبلغ 18403 مليار دج سنة 2019.

ب.التضخم(inf):من خلال الشكل2 نوضح تطور التضخم خلال فترة الدراسة.

الشكل 2:قراءة و تحليل لتطور التضخم خلال الفترة (1990-2019).

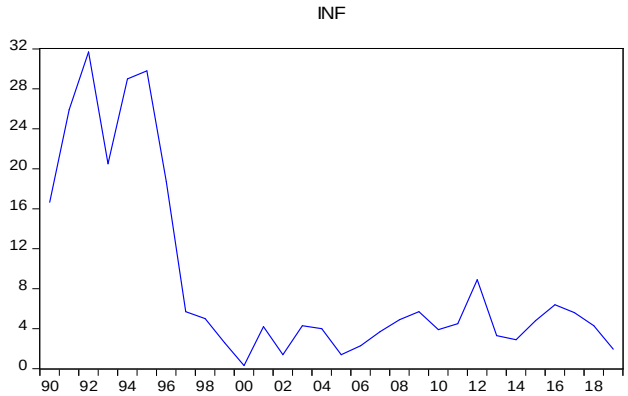

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل2 نلاحظ وجود فترتين الفترة الاولى (1990-1999) سجلت ارتفاع كبير في معدلات التضخم في الجزائر بلغ ذروته بقيمة 31.7 %سنة 1992 وهذا ما يبرز وجو فجوة في الطلب بسبب تقلبات أسعار البترول وندرة الموارد المالية التي عرفتها الدولة في هذه الفترة حيث قامت الدولة بالإصدار النقدي لتغطية العجز الحاصل في الموازنة ورفع الأجور، تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي التي قامت به الجزائر والذي نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات التضخم و انعكاسه على القدرة الشرائية المحلية، و الفترة الثانية (2000-2019) مرت هذه الفترة بمعدلات التضخم مقبولة و سجلت سنة 2000 انخفاضا كبيرا بلغ 0.3 %و يعتبر ادنى قيمة له في هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليسجل تغيرات محسوسة خلال الفترة 2001-2019 ويعود الى تبني الجزائر برامج استثمارية ضخمة، السياسة التقشفية التي اعتمدتها الجزائر سنة 2015 لمواجهة تراجع أسعار البترول، عملية طباعة النقد في اطار سندات التمويل غير التقليدية سنة 2017 و اجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق.

ت.الواردات(m): من خلال الشكل 3 نوضحتطور الواردات خلال فترة الدراسة.

الشكل3:قراءةوتحليل لتطور الواردات خلال الفترة (1990-2019)

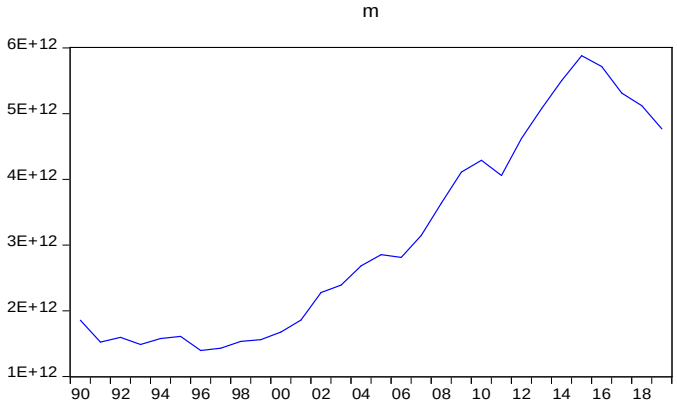

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي eviews 10

من خلال الشكل 3 نلاحظ ان حجم الواردات في الجزائر عرفت اتجاه تصاعديا متواصلاخلال الفترة (1990-2015)، سجلت ادنى قيمة لها ب 1395 مليار دج سنة 1996،اين وصلت أسعار الواردات الى مستويات قياسية قدرتب5888 مليار دج سنة2015، باستثناء سني 2006-2011 انخفضت قليلا،وتعودارتفاع فاتورة الواردات خلال هذه الفترة،نتيجة تحرير التجارة الخارجية، دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ،ارتباط الاقتصاد الجزائري كغيرها من الدول النامية بأسواقالدول الصناعية المتقدمة، تبني الجزائر برامج تنموية خلال هذه الفترة ، يتبعها توجه تنازلي ابتداء من سنة 2016 الى غاية سنة 2019،انخفضت لتبلغ قيمة 4719 مليار دج سنة 2019 ، يعود ذلك الى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة ،الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتقليص فاتورة الواردات و الحد منها، تشجيع الاقتصاد الوطني.

ث-البطالة (une): من خلال الشكل 4 نوضح تطور الجباية البترولية خلال فترة الدراسة

الشكل 4: قراءةوتحليل لتطور البطالة خلال الفترة (1990-2019)

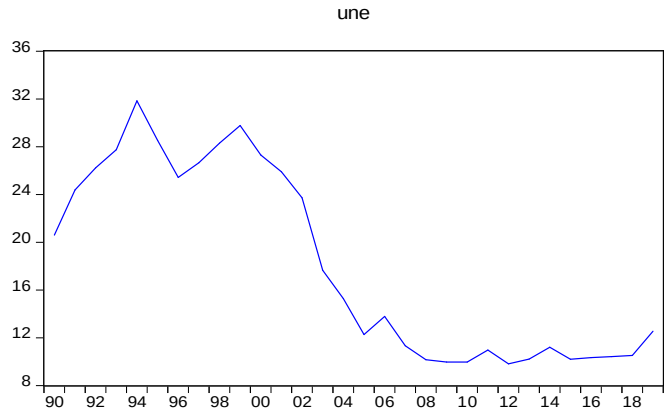

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 4 ان معدل البطالة في الجزائر يمر بمرحلتين خلال فترة الدراسة، الأولى(1990-1999) والتي تميزت بمعدلات بطالة مرتفعة بلغت اقصى قيمه لها سنة 1995 بـــ28.54%وهي معدلات مرتفعة نتيجة الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة، إضافة الى ذلك الازمة المالية التي عانت منها نتيجة انخفاض أسعار البترول و تراجع مداخيل الجباية البترولية، مما نتج عنه عجز المؤسسات العمومية على توفير مناصب شغل جديدة واضطرار الدولة على غلق بعض المؤسسات العمومية. المرحلة الثانية (2000-2019) شهدت هذه الفترة انخفاض ملحوظ و تدريجي لمعدلات البطالة لتسجل بعده تقريبا استقرارا في معدلاتها و كان نتيجة للبرامج التنموية التي قامت بها الجزائر، والذي من بين أهدافه خلق مناصب شغل و الحد من البطالة وارتفاع أسعار البترول ، حيث سجلت ادنى قيمة لها سنة 2012 المقدرة بـــ 9.82%، وتعتبر ادنى قيمة لها خلال فترة الدراسة.

ج.الجباية البترولية OIL.RENTS: من خلال الشكل 5 نوضح تطور الجباية البترولية خلال فترة الدراسة

الشكل 5: قراءة وتحليل لتطور الجباية البترولية خلال الفترة (1990-2019)

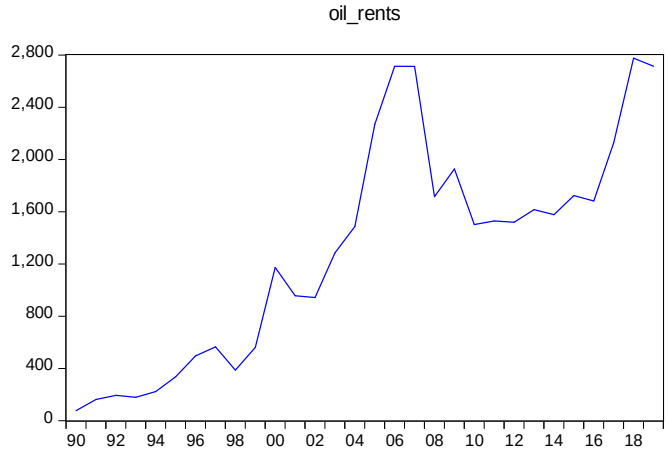

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 5 سنقوم بقراءة تطور الجباية البترولية خلال فترة الدراسة، عرفت الجباية البترولية انتعاشا ولو انه بشكل بطيءيتخلله تذبذب خلال الفترة (1990-2007)وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط، سجلت الجباية البترولية انخفاضا قدر بـ 387.556 مليار دج سنة 1998،يعود ذلك للازمة النفطية سنة 1998 تعرضت من خلالها السوق البترولية العالمية الى انخفاض في أسعار البترول،بلغت الجباية البترولية في نهاية سنة 2007 ذروتها بسبب ارتفاع أسعار البترول و سجلت 2715.4 مليار دج و هي قيمة لم تسجلها الجباية البترولية من قبل،مع بداية سنة 2008سجلت انخفاضا في الجباية البترولية بسبب انفجار الأزمة المالية 2008 التي سجلت 1715.4 مليار دج يعود ذلك لعدم استقرار أسعار النفط الدولية، تراجع الطلب الخارجي، وهو ما انعكس على الاقتصاد الجزائري لاعتماده على الاقتصاد الريعي ،و ارتفعت هذه الاخيرة ارتفاع طفيف سنة 2009، بينما كانت مستقرة بين سنة 2010-2013 ،سجلت انخفاض سنة 2014 ، بسبب الازمة النفطية 2014 والتي من خلالها تراجعت حصة منظمة أوبك في التحكم في أسعار النفط، ظهور منتجين جدد،وجود فائض في العرض العالمي من النفط،ليعود ارتفاع الجباية البترولية من جديد سني 2018 ،2019 مسجلا اعلى قيمةله والتي قدرت بـ 2776.218،2714.469 مليار دج على التوالي بسبب ارتفاع أسعار البترول، قرار الدول المصدرة للنفط التخفيض في الإنتاج.

2.2.3 الدراسة القياسية باستخدام نماذج الفجوات الزمنية المتباطئة(ARDL):

أ.اختياراستقرارية السلاسل الزمنية: لاختيار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومن ثم تحديد درجة تكامل كل سلسلة، تم اعتماد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) .و بالاستعانة ببرامج (Eviews 10) تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 1:اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		G	INF	M	UNE	OIL_RENTS
With Constant	t-Statistic	0.5087	-1.4785	-1.0744	-0.6074	-0.8982
	Prob.	***0.9840***	***0.5300***	***0.7115***	***0.8541***	***0.7743***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1986	-1.9078	-1.7079	-2.0758	-1.9444
	Prob.	***0.1044***	***0.6247***	***0.7208***	***0.5370***	***0.6059***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6872	-1.5120	-1.1841	-1.1490	-1.4631
	Prob.	***0.0861***	***0.1201***	***0.2102***	***0.2221***	***0.1313***
		*	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(G)	d(INF)	d(M)	d(UNE)	d(OIL_RENTS)
With Constant	t-Statistic	-2.9931	-5.4894	-3.1265	-3.9926	-4.7706
	Prob.	***0.0478***	***0.0001***	***0.0360***	***0.0048***	***0.0007***
		**	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.1467	-5.4643	-2.8929	-3.8162	-4.6803
	Prob.	***0.1155***	***0.0007***	***0.1796***	***0.0306***	***0.0044***
		n0	***	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5905	-5.4457	-2.8307	-3.9438	-4.5586
	Prob.	***0.4517***	***0.0000***	***0.0064***	***0.0003***	***0.0001***
		n0	***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان السلاسل الزمنية لكل المتغيرات (oil_rent، g، inf، m ، une) كانت غير مستقرة عند مستوياتها الاصلية (0) I (أي وجود جذر وحدة) لان معظم القيم الاحتمالية اكبر من 0.1 في كل الحالات (حد ثابت، حد ثابت و اتجاه عام،بدون حد ثابت واتجاه عام)،وتصبح جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة مستقرة عند اخذ الفروق الأولى لها (1) I ، ما يعني رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة ،بينما تظهر السلسلة الزمنية للإنفاق العام (g) مستقرة عند المستوى الأول (1) I (حالة حد ثابت) فقط وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من (0)I و (1)Iفالطريقة الملائمة لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الاجل هي مقاربة ARDL.

ب. اختبار الفجوات الملائمة للنموذج: لاختبار الفجوة الملائمة نستعمل دوال المعلومات و هي الأكثر طرق استعمالا ومن بينه هذه الدوال هي دالة SIC و AICكما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل6: اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة

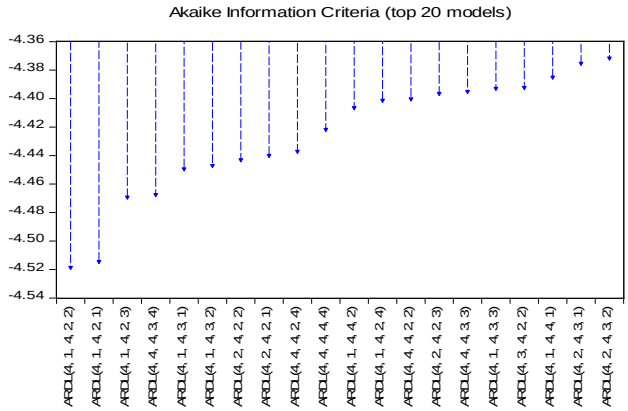

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل6ارجو التأكد من ارقام الاشكال والجداول فان النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو من الرتبة (4,1,4,2,2) حسب اختبار فترات الابطاء المثلى و بالاعتماد على معيار " AIC معيار التخلف الزمني Akaike " و هذا يعني ان المتغير التابع(g) اربعدرجات تأخير، ومثلها للمتغيرات المستقلة (m) ،اما التضخم (inf) فكان بدرجة تأخير واحدة، اما البطالة (une) فكان بدرجتي تأخير و مثلها للمتغير (oil_rents) بدرجتي تأخير .

ت. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL:اختبار الحدود الذي اقترحه pesaran) (2001 لأثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل .

الجدول 2: اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.008081	0.004266	-1.894431	0.0948
M	0.964839	0.018702	51.59026	0.0000
OIL_RENTS	40.39015	21.66137	1.864617	0.0992
UNE	0.066122	0.012406	5.329753	0.0007
C	0.640356	0.377734	1.695257	0.1285
EC = G - (-0.0081*INF + 0.9648*M + 40.3902*OIL_RENTS + 0.0661*UNE + 0.6404)				
F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.33757	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
ActualSample Size	26		FiniteSample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			FiniteSample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم 2 نتائج اختبار الحدود لعلاقة التكامل المشترك ،حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول الى نفي فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة لان قيمة اختبار(F)و البالغة (11.33757) اكبر من القيمة الحرجة العليا 4.37 وهذا يشير الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل)، وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود يمكن تقدير علاقة التوازن طويل الاجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و تشير معلمات الاجل الطويل حسب نتائج الجدول رقم 02 الى :

- ✓ – وجود علاقة طردية ذات معنوية للواردات مع الانفاق العام بنسبة معنوية (0.0000) عند مستوى احتمال 1% حيث قيمته تعني ان الزيادة في الواردات بـــ 1% ترفع من الأداء بأكثر من 96% على المدى الطويل .وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية على اعتبار ان للوارداتتأثير ايجابي على الانفاق العام،ويؤمن كينز انه كلما زاد الدخل زاد الانفاق، وبالتالي زيادة الواردات تزيد من الدخلوثمزيادة الانفاق العام .
- ✓ وجود علاقة طردية ذات معنوية للبطالة مع الانفاق العام بنسبة معنوية (0.0007) عند مستوى احتمال 1% حيث قيمته تعني ان الزيادة في البطالة بـــ 1% ترفع من الأداء بأكثر من 6% على المدى الطويل .وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية على اعتبار ان للبطالة تأثير إيجابي على الانفاق العام فزيادة البطالة يؤدي بدوره زيادة الانفاق العام وبالتالي امتصاص القوة العاطلة .
- ✓ اما الجباية البترولية فلها علاقة طردية مع الانفاق العام بنسبة معنوية(0.0992) عند مستوى احتمال 10% حيث قيمته تعني الزيادة في الجباية البترولية ب 1% ترفع الانفاق بأكثر من 400% في المدى الطويل و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث ان الجباية البترولية لها تأثير مباشر على الانفاق العام باعتبارها المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني وبالتالي فزيادة الجباية البترولية تؤدي الى زيادة الانفاق العام.

- ✓ علاقة التضخم بالإنفاق العام كانت عكسية و معنوية حيث قدرت نسبة المعنوية بـ(0.0948) عند مستوى احتمال 10% حيث كل تغير في التضخم بمعدل 1% يؤدي الى تغير عكسي في الانفاق العام و الذي يتراجع بمقدار يفوق 0.08% في الاجل الطويل، وهو مايتفق مع مبدا النظرية الاقتصادية ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و لتقليص من معدلات التضخم، من خلال تخفيض الطلب الكلي باستخدام تخفيض الانفاق العام.

ث.نموذج تصحيح الخطأ ECM وفق منهجية ARDL : وبعد التأكد من وجود علاقة بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل، نقوم بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الاجل القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الموضحة في الجدول 03

الجدول 3: نموذج تصحيح الخطأ ECM وفق منهجية ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(G)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 4, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/06/22 Time: 05:16				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	1.473244	0.118780	12.40315	0.0000
D(G(-2))	1.628515	0.176557	9.223729	0.0000
D(G(-3))	1.511086	0.200723	7.528221	0.0001
D(INF)	-0.051719	0.012739	-4.059733	0.0036
D(M)	0.606614	0.044792	13.54289	0.0000
D(M(-1))	-1.751562	0.154624	-11.32787	0.0000
D(M(-2))	-1.627037	0.167060	-9.739213	0.0000
D(M(-3))	-1.230148	0.156554	-7.857682	0.0000
D(OIL_RENTS)	0.016607	0.006309	2.632393	0.0301
D(OIL_RENTS(-1))	-71.40406	14.92900	-4.782910	0.0014
D(UNE)	0.001847	0.017989	0.102661	0.9208
D(UNE(-1))	0.020257	0.016083	1.259541	0.2433

CointEq(-1)*	-2.733210	0.259962	-10.51386	0.0000
R-squared	0.976695	Meandependent var		0.104915
Adjusted R-squared	0.955184	S.D. dependent var		0.084458
S.E. of regression	0.017880	Akaike info criterion		-4.903456
Sumsquaredresid	0.004156	Schwarz criterion		-4.274408
Log likelihood	76.74493	Hannan-Quinn criter.		-4.722313
Durbin-Watson stat	3.084035			

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم 3 و بالاستعانة ببرنامج(Eveiws 10) نتائج نموذج تصحيح الخطأECM و المعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات الدراسة وفق منهجية ARDL ، يتضح من الجدول ان معامل الخطأ بلغ ما قيمته (2.733210 −) و هي قيمة كبيرة و بإشارة سالبة و بمستوى معنوية اقل بكثير من 1% مما يدل على انا الانفاق يتعدل قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة (273.3 %) و هذا يعني انه عندما ينحرف الانفاق في المدى القريب في الفترة(t−1) عن قيمته التوازنية فانه يتصحح بنسبة (273.3 %) في الفترة (t). وهذا هو ما يجعل معامل التحديد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 97%كما أظهرت النتائج في الجدول أعلاه معنوية معلمات المدى القصير لكل المعلمات في التأثير على الانفاق العام عدا معلمة البطالة لا تؤثر على الانفاق العام وليست من محدداته في الاجل القصير وهو ما تأكده نسبة معنوية بـــ (0.9208)و هي اكبر من 10% .

ج.اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

الجدول 4: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.364643	Prob. F(2,6)	0.1047
Obs*R-squared	13.74480	Prob. Chi-Square(2)	0.0010

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نتيجة اختبار (Breusch−Godfrey)للارتباط ذاتي المتسلسل للبواقي من خلال احتمالية فيشر انها اكبر من 5% و بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وبالتالي نستطيع القول ان النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية.

ج-اختبار اختلاف التباين:من خلال الجدول ادناهمن خلالالنتائج المقدمة لاختبار (ARCH) ان النموذج يخلو من مشكلة التباين للأخطاء ،و ما يؤكد ذلك قيمة الاحتمالية العالية الخاصة باختبار فيشر(0.2383) و التي تتعدى مستوى المعنوية 5%. وهذا ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ان هذا النموذج يتميز بثبات التباين و بالتالي و يمكن قبول صحة نتائج النموذج .

الجدول 5 :اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.465613	Prob. F(1,23)	0.2383
Obs*R-squared	1.497626	Prob. Chi-Square(1)	0.2210

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ح-اختبار توزيع البواقي: من خلال الشكل 7

الشكل 7 :اختبار توزيع البواقي

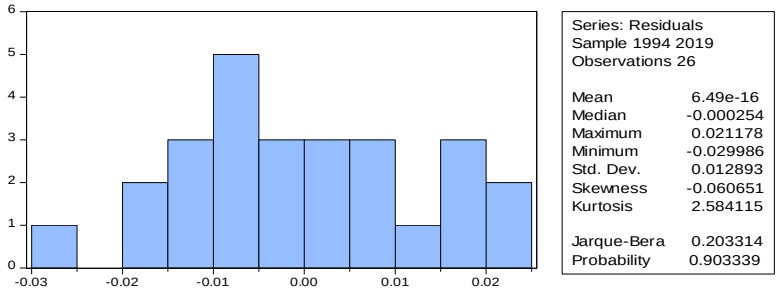

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل 07 وباستخدام اختبار (Jarque-Bera) تبين لنا ان بواقي النموذج تتوزعتوزعطبيعي و ما يؤكد ذلك هو قيمة (Jarque-Bera) و التي تساوي (0.903339)وهي اكبر من مستوى معنوية 5% و بالتالي تأكد صحة النموذج و إمكانية قبول نتائجه .

خ.اختباراستقراريه النموذج (Stability Test) من اجل التأكد من ان البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها،وانسجام معلمات الاجلين الطويل و القصير يجب استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: المجموع

التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMو كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Of Squares و يبين الشكلين التالي نتائج الاختبار.

الشكل 08: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

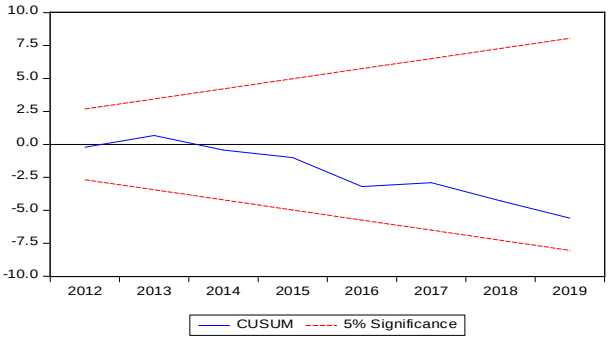

الشكل 9: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات للبواقي

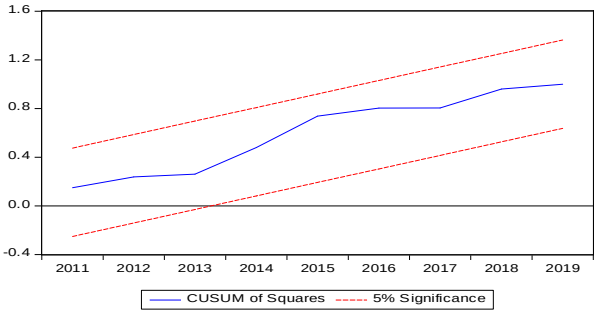

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل رقم 09،08 تظهر لنا نتائج الاختبارين عدم وجود أي اختلال في النموذج حيث يعبر الخط المعبر عن المجموع

التراكمي للبواقي داخل المجال المحدد عند مستوى معنوية 5% سواء تعلق الأمرباختبار **(CUSUM)** أواختبار(**CUSUM of Squares)** مما يؤكد انسجام معلمات الاجلين الطويل و القصير و خلو النموذج من أي فواصل زمنية،

4-الخاتمة:

باعتبار الانفاق العام من اهم أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وذلك من خلال اتباع سياسة إنفاقيهمحكمة بما يخدم الاقتصاد الوطني، تطرقنا

في هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة(1990-2019) دراسة نظرية و تطبيقية ، تم استخدام نموذج ARDL،يمكن تلخيص النتائج .

التيتوصلنا اليها كما يلي:

-من خلال الدراسة القياسية، ثبت وجود علاقة تكامل في الاجلين الطويل و القصير، بين متغيرات الدراسة،عدا معلمة البطالة ليست من محدداته في الاجل القصير.

-من الدراسة القياسية و باستخدام نموذج ARDL توصلنا ان الانفاق العام استجاب لتغيراتالمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة، فهناك علاقة طردية بين الواردات و البطالة و الجباية البترولية و الانفاق العام وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية و علاقة عكسية مع التضخم وهوما يتفق مع النظرية الاقتصادية،اذن محددات الانفاق العام في الجزائر هي الجباية البترولية و الواردات.

-من خلال النتائجنجد حسب نموذج تصحيح الخطأ ECM وفق منهجية ARDL، حسب نتيجة AdjustedR-Squared تأثير متغيرات الدراسة المختارة على الانفاق العام95.5%و عوامل أخرى قد تكون خارجية 4.5%.

-التوصيات:

- نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد البترولية و التي بلغت 97% من إيرادات الدولة و التأثير السلبي لتقلبات أسعار البترول على ميزانية الدولة ، مما نوصي الدولة بتنويع الصادرات خارجقطاع المحروقات .

-اكدت النتائج ان الانفاق العام حساس للغاية من خلال تأثيرالجباية البترولية و الوارداتيمكن الحكومة الجزائرية ان تنظم مستويات انفاقها من خلال التحكم في هذه المتغيرات الاقتصادية .

-ان تكون الشفافية و محاربة الفساد الإداري و المالي وتحقيق النزاهة المالية وتجنيد الرقابة المالية .

- تشجيع القطاع الزراعي و الصناعي و النهوض بالسياحة باعتبارها مصدر للعملة الأجنبية وبالتالي زيادة الانفاق العام.

-الحد من البطالة عن طريق تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية .

-التحكم في التضخم من خلال تطبيق الساسة المالية و النقدية.

-الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يخص موضوع الدراسة.

5-قائمة المراجع:

- *لدكتور رجاء الربيغي ،دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار امنة للنشر و التوزيع عمان- الاردن (دار امنة للنشر و التوزيع عمان- الأردن ،2013).*
- *د.حسين احمد الحسين الغزو، النظرية الاقتصادية الكلية الفكر و السياسات ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع إربد-الاردن . (عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع إربد-الأردن، 2017).*
- *الدكتور رجاء الربيغي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي، دار امنة للنشر و التوزيع . الاردن -عمان. (دار امنة للنشر و التوزيع . الاردن -عمان 2013)*
- *الدكتور عمر صخري، التحليل الاقتصادي: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.(ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2000).*
- *د.محمد خصاونةا، لمالية العامة النظرية و التطبيق ،الدار المناهج للنشر و التوزيع عمان-شارع الملك الحسين-الأردن. (الدار المناهج للنشر و التوزيع عمان-شارع الملك الحسين-الاردن 2014).*

-محمد فوزي ابو السعود، عفاف عبد العزيز، علي عبد الوهاب نجا، و اسامة احمد الفيل ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار التعليم الجامعي الاسكندرية –مصر. (دار التعليم الجامعي الاسكندرية –مصر ، 2015).

- لناصر بوطيب، و عمر غزازي. اثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية، .(19, 12 2019).

-طلحة محمد.قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية سعر الصرف،النمو الاقتصادي بالجزائر 1970-2017 ،اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير،جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان (2019/2018).

-habib, Gouenuni; abdeerrhim, amour;the macroeconomic Variabels and Public Investment Spending in Algeria:Econometric Study using ADEL model (1990-2018) ،Economic and Management Resarch Journal ،Vol: 14، N°01.(dupe)2020،

-*Adamu , Jibir; Chandana, Aluthge; government expenditure in Nigeria،ISSN: (Print) 2332-2039(nline) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/oaef20.*

-*Mahamuda, Firoj; Nair, Sultana; Farhana, Sultana. Determinants of the Size of the Government Expenditure: AnEmpirical Study on Bangladesh، International* ***Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No.11; 2018، ISSN*** *1916-971XE-ISSN 1916-9728*

-*Taleb Mouhamed Awad , w., AltatraWneh, Y., & Khanfar, H. Determinants Of Public Spending In Jordan. Jordan. American Journal of Economics and Finance (AJEF)، ISSN: 2328-1227 (008) (Print).*